الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

باكستان*: مشروع قرار

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

051107 051107 07-57924 (A)

وإذ تشير إلى قراريها ٦١/٢١١ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦١/١ المؤرخ ١٩أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ''تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''[٥]،

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل[٦]، الذي اعتُمِد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول يوميّ ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه ''جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ **تؤكد من جديد** أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]؛

٢ - **تحيط علما كذلك** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨]؛

٣- **تشير إلى** المساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]، بما في ذلك

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(٦) A/62/216، المرفق.

(٧) A/62/79-E/2007/63.

(٨) A/62/322.

استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩] بوصفها مبادرة تمسك بزمام أمرها وتقودها أقل البلدان نموا؛

٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالإعلان[١٠] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي التزموا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٥ - **ما زال يساورها القلق** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أُحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل وتؤكد على ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه في الوقت المناسب وبكفاءة؛

٦ - **تؤكد** أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٨ - **تشدد** على أنه يتعين على أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية الاسترشاد، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، بنهج متكامل، وإقامة شراكة حقيقية أوسع نطاقا، وتولي البلدان لزمام أمورها، وتوخي اعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى؛

٩ - **تحث** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

١٠ - **تحث** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم في برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب وأن يبذلوا المزيد من الجهود لزيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ برنامج العمل؛

---

(٩) A/61/117، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ١/٦١.

١١ - **تشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

١٢ - **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تعمم بعد تنفيذ إعلان بروكسل[1] وبرنامج العمل في برامج عملها وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية، و لم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا إلى القيام بذلك؛

١٣ - **تؤكد**، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، الحاجة إلى تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل والمشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٤ - **تؤكد أيضا** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٥ - **تطلب** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **تكرر دعوتها** لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه تعاونا تاما؛

١٧ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام بأن يأخذ أقل البلدان نموا في الاعتبار في كل تقاريره في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات من أجل ضمان رصد التنمية فيها في سياق أعرض والحيلولة دون زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي؛

١٨ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

١٩ - **تؤكد من جديد** على الأهمية البالغة لمشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يتخذ التدابير المناسبة لكفالة تمويل مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٢٠ - **تقرر** عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا بالقرب من نهاية العقد الحالي، وفقا للفقرة ١١٤ من برنامج العمل، من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة[(١١)]؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، **وتكرر طلبها** إليه بأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة..

---

(١١) انظر A/62/322.